الإعلان عن ١٦٠ منحة إيرانية للطلبة السوريين مطلع ٢٠٢٢ واتفاق يخص «الاختصاصات الطبية»

وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: ٨٠٠ منحة «سنوياً» للطلبة أبرزها من «روسيا وإيران والهند»

فادي بك الشريف

كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي بسام إبراهيم في حديث خاص لـ«الوطن» عن ١٦٠ منحة دراسية مقدمة من الجانب الإيراني من المقرر الإعلان عن التقدم إليها مطلع العام القادم وذلك ترجمة للبرنامج التنفيذي الذي تم توقيعه في طهران للتعاون العلمي والثقافي والبحثي مع وزارة العلوم والبحوث والتكنولوجيا الإيرانية.

وجاء ذلك بعد توقف للبرنامج التنفيذي خلال الفترة الماضية، حتى تم إجراء التعديل عليه ضمن معايير جديدة، مع تبادل المنح الدراسية.

وبين إبراهيم أن المنح تم التعديل عليها لتشمل مختلف مراحل الدراسة بما فيها الكليات الطبية، مؤكداً أن البرنامج يتضمن ١٠٠ منحة دراسية في مختلف المراحل الدراسية (٣٠ منحة لمرحلة الإجازة، و٣٠ منحة لمرحلة الماجستير، و٤٠ منحة لمرحلة الدكتوراه) وفي مختلف الاختصاصات، عدا الطبية التي يتضمنها برنامج آخر مع وزارة الصحة الإيرانية والتعاون بين الجامعات والمراكز البحثية، منوها بمناقشة أوضاع الطلبة السوريين الدارسين في إيران.

وكشف الوزير إبراهيم عن منح مقدمة للاختصاصات الطبية بواقع ٦٠ منحة دراسية لدرجة الماجستير والدكتوراه وعدد من التخصصات في عدد من المجالات العلمية والطبية مثل «العلوم الطبية الحيوية وعلم الأوبئة والخلايا الجذعية والكيمياء الحيوية السريرية وعلم الأورام وزراعة الكبد والصيدلة السريرية والطب الشرعية والطب الإشعاعي وأمراض القلب» إضافة إلى «تبادل الباحثين والتدريب والنشاطات العلمية والمؤتمرات».

وحسب الوزير إبراهيم يتضمن البرنامج إقامة برامج علمية وبحثية من مؤتمرات وندوات وورشات عمل وتبادل الخبرات والأساتذة إضافة إلى بناء وإعداد الكوادر البشرية من حيث التأهيل والتدريب وإنشاء مراكز بحثية مشتركة وخاصة أن إيران قطعت أشواطاً متقدمة في المجال العلمي والبحثي وفي مجال تقانة النانوتكنولوجي وبالتالي الاستفادة من هذه التجربة العلمية من خلال إقامة حديقة تكنولوجية في جامعة دمشق أو إحدى الجامعات السورية الأخرى، مع تحديث وتطوير المخابر العلمية المشتركة، مؤكداً أن الأمر يتابع ضمن خطة يتم العمل عليها.

وعن زيارته إلى إيران أشار الوزير إلى أهميتها النوعية وانعكاسها على الطلبة، مبيناً عقد مباحثات تناولت سبل تطوير وتعزيز التعاون في المجال العلمي والتكنولوجي والبحث العلمي وتبادل الأساتذة والاستفادة من الخبرات الإيرانية في تعزيز القطاع العلمي والبحثي وعقد اتفاقيات تعاون علمي وبحثي بين الجامعات السورية والإيرانية، مضيفاً: زار الوفد السوري جامعة أمير كبير المتخصصة في مجال العلوم الهندسية والتكنولوجية واطلع على إمكانياتها وعلى المخابر الحديثة المتطورة فيها كما تم بحث إبرام اتفاقية بحث علمي بينها وبين الجامعات السورية، كما خصصت الجامعة بعض المنح الدراسية للطلاب السوريين المتفوقين في دراستهم.

وعلى نحو متصل بواقع المنح التي يقدمها عدد من الدول وخاصة الصديقة، أكد الوزير إبراهيم أن الجانب الروسي يقدم ٥٠٠ منحة دراسية سنوياً لمختلف مراحل الدراسة، علما أنه سيتم خلال الأيام القليلة القادمة تدقيق وثائق المتقدمين إلى المنح المذكورة، وإجراء المقابلات عبر لجنة مشكلة.

وبين وزير التعليم العالي أن اختيار المتقدمين يتم وفق معايير وأسس واضحة أهمها المعدل في الإجازة أو علامة الثانوي، نافياً أي تمييز لطالب على حساب الآخر مع اتباع الشفافية والتدقيق في الاختيار لإنصاف الطلبة.

هذا وكشف وزير التعليم أن عدد المنح الدراسية المقدمة سنوياً من الدول تصل لـ٨٠٠ منحة أبرزها من «روسيا وإيران والهند»، علما أن عدد المنح انخفض عن الفترة السابقة.

> اختيار المتقدمين للمنح وفق معايير وأسس واضحة أهمها المعدل

يشار إلى أن جامعة دمشق وقعت مع جامعة مالك الأشتر الإيرانية مذكرة تفاهم في مجال الأبحاث والدراسات العليا، على أن يكون بينهما تعاون كبير في مجال الصناعات والعلوم التقنية والميكانيك والروبوتك وعلوم الكمبيوتر، علماً أن المذكرة وقعها عن الجانب السوري الدكتور محمد يسار عابدين رئيس جامعة دمشق وعن الجانب الإيراني الدكتور قاسم تقي زادة رئيس جامعة مالك الأشتر بحضور وزير التعليم والسفير السوري في طهران الدكتور شفيق دبوب ورئيس العلاقات العامة والثقافية في الوزارة الدكتور عقيل محفوض.

التأمينات تقول للمتقاعدين... أثبت أنك على قيد الحياة

٢ مليون سوري مسجل بالتأمينات

١٨٨ ملياراً قيمة ديون القطاع العام حتى نهاية آب

محمد راكان مصطفى

وصل إلى «الوطن» العديد من الشكاوى من المتقاعدين وذويهم المشتركين لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية بسبب إلزام فروع التأمينات الاجتماعية في المحافظات وكلاء المتقاعدين بالتقدم بوكالة جديدة كل ثلاثة أشهر للحصول على مستحقات موكليهم، إضافة لإلزام المتقاعد بضرورة مراجعة الفرع للتأكد من أنه لا يزال على قيد الحياة، مشيرين إلى أن ذلك يرتب عليهم تكاليف ومعاناة كبيرة وخاصة مع تقدمهم بالعمر واضطرارهم للانتظار وقتاً طويلاً بسبب اقتصار العمل لدى الفروع بموظف واحد لتسيير أمورهم، ما خلق ازدحاماً كبيراً ووقت انتظار طويلاً يزيد من صعوبته ما يعانونه من أمراض.

وأشاروا في شكواهم إلى أنهم يتعرضون خلال مراجعتهم الفروع إلى خطر الإصابة بفيروس كورونا في ظل الازدحام الكبير، وضيق المساحة في الغرف الصغيرة التي تم تخصيصها لاستقبالهم في الفروع، مطالبين بأن يتم الاكتفاء بالبيان العائلي أو إخراج القيد الذي ينبت أن المستفيد مازال على قيد الحياة، وأن يتم اعتماد الوكالة لمدة سنة أو لستة أشهر على أقل تقدير، ولاسيما أنهم يعتاشون على الراتب التقاعدي، والتجديد يأكل جزءاً ليس بالقليل من هذا الراتب؟

مصدر في أحد الفروع فضل عدم ذكر اسمه أكد لـ«الوطن» أنهم ملزمون بذلك تنفيذاً لقرار رئاسة مجلس الوزراء، موضحاً أن ذلك يكبد الفروع والعاملين مجهوداً كبيراً وخاصة في ظل نقص الكادر الوظيفي، مبيناً أن أي تسهيلات على المواطنين بحاجة إلى قرار حكومي جديد.

وبالعودة إلى إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ووضع المشكلة أمام إدارتها، جاء الجواب بأن فروع المؤسسة تقوم بطلب البيان العائلي ومراجعة أصحاب المعاشات التقاعدية والمستحقين عنهم مرة واحدة كل عام استناداً إلى أحكام قانون التأمينات الاجتماعية.

أما فيما يخص صرف المستحقات التأمينية للوكلاء عنهم فإن المؤسسة وفروعها في المحافظات تعمل وفق قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٤٤/م. لعام ٢٠١٧ الذي حدد الضوابط والشروط الخاصة بصرف المستحقات التأمينية حيث نص في المادة الأولى منه على أن يتم صرف المستحقات التأمينية لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتأمين والمعاشات (معاشات، تعويضات) بحضور صاحب العلاقة شخصياً أو وكيله القانوني بموجب وكالة فردية خاصة بقبض المعاش التقاعدي أو تعويض الدفعة الواحدة والمصدقة أصولاً كل ثلاثة أشهر.

وأشارت المؤسسة إلى أنه يتم العمل بالتنسيق مع المؤسسة العامة للبريد لتسليم المعاشات التقاعدية لمستحقيها عبر مكاتبها في المحافظات ووفق رغبة صاحب المعاش والمستحق عنه لتخفيف الإجراءات عن المتقاعدين ووكلائهم وضمن حدود القانون.

وكشفت أنه سيتم تطبيق هذا الاتفاق بتاريخ ٢٠ الشهر الجاري وهو ما سيخفف الضغط والازدحام عن فروع المؤسسة في كل المحافظات حفاظاً على مصلحة المتقاعدين والمستحقين عنهم، منوهة بأنه تم إعداد مشروع تعديل قانون التأمينات الاجتماعية.

وأشار تقرير المؤسسة إلى أنه بلغ عدد المسجلين في التأمينات في القطاعين العام والخاص حتى نهاية شهر آب ٢٠٢٧١٢٥ عاملاً، على حين بلغ عدد المستفيدين (أصحاب المعاشات والمستحقين) ٦٦٠ ألف مستفيد، وأوضح أن كتلة المعاشات والتعويضات المصروفة شهرياً بلغت ٢٧ مليار ليرة، كما بلغت قيمة الاشتراكات المسددة ١٥٥,٩٨ مليار ليرة.

ولفت التقرير إلى أن قيمة ديون القطاع العام حتى نهاية آب بلغ ١٨٨ ملياراً، على حين بلغ عدد الإنذارات الصادرة، ٢٥١٤٨ إنذاراً، وعدد قرارات الحجز الصادرة ٣٢١٧، وعدد قرارات رفع الحجز ١٦٧٥ قراراً.

ووفقاً لتقرير المؤسسة بلغ عدد القروض الممنوحة للمتقاعدين ٣٠٣٨ بقيمة إجمالية تجاوزت المليارين ليرة حتى نهاية شهر أيلول من العام الجاري.

وبينت أن عدد إصابات العمل المسجلة خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي بلغ ١٠٨٩ إصابة.

٣٤٤ دعوى بقيمة تقارب المليار ليرة سورية حتى العام الحالي

«تأمين» طرطوس يشتكي: حوادث السير باب سمسرة للمحامين

طرطوس - ريا أحمد

يشتكي المؤمن لهم بطرطوس كل يوم من تهرب الجهات التأمينية عن القيام بواجباتها ومحاولة تقديم أقل ما يمكن من القيمة التأمينية أو المالية التي يطالب بها المؤمن سواء منها الطبية أو الناتجة عن حوادث السير أو غيرها.

مدير فرع المؤسسة السورية للتأمين بطرطوس ياسر حمود بين لـ«الوطن» أن المعاناة الحقيقية لفرع المؤسسة هي في تأمين حوادث السير حيث المشكلة تبدأ منذ لحظة وقوع الحادث بين السيارتين وتنظيم الضبط حيث تبدأ سلسلة استغلال المحامين للأمر للحصول على أعلى مبلغ ممكن وإن كان لا يستلزم الأمر والحالة بسيطة، ما زاد عدد الدعاوى القضائية على العقود الإلزامية بشكل كبير خلال السنوات السابقة وصدور بحق فرع المؤسسة أحكام قضائية كثيرة، علما أنه شكلت محاكم خاصة بالدعاوى التأمينية ولكن المحامي يقوم بالالتفاف واللجوء إلى المحاكم الجزائية ومحاكم السير لكون هذه المحاكم تصدر قراراتها بفترة زمنية قصيرة وعلى مرحلتين فقط (بداية واستئناف) ومبرمة، أما المحاكم الخاصة بالتأمين فإن سير الحكم فيها يكون على ثلاث مراحل (بداية واستئناف ونقض) وفي حال تم نقضها تعود من جديد إلى الاستئناف ثم محكمة النقض.

وقال: المشكلة تكمن في أن المبالغ مرتفعة غالباً و٩٠ بالمئة منها تأخذ حكماً يصل للسقف التأميني علماً أن المؤمن لا يحصل إلا على الجزء اليسير منها على حين تذهب بمعظمها إلى جيوب المحامين الذين جعلوا منها باباً للربح السريع وسمسرة لهم، ما انعكس سلباً على عمل الفرع وزاد الأعباء والجهود وزادت التعويضات المسددة خلافاً لكل فروع المحافظات الأخرى.

وبين حمود أنه قد بلغ عدد الدعاوى التي نفذت (قرارات مبرمة) لعام ٢٠٢١ وما قبل، نحو ٣٤٤ دعوى بقيمة تقارب المليار، وعدد الحوادث التي عولجت لدى دائرة السيارات التكميلي منها /٦٨٨/ حالة بقيمة ٥٩٥ مليون ليرة والإلزامي /٥٣/ حالة بقيمة ٤٠ مليون ليرة وهو رقم مرتفع جداً قياساً بعدد حوادث المحافظة وعدد مركباتها.

وعن مشكلة التأمين الصحي أوضح حمود أن ارتفاع أسعار الطبابة من أدوية ومعاينة أطباء واستشفاء مشافي مقابل القيمة المحدودة التي يدفعها الموظف المؤمن أحدث مشكلة تم تلافيها من قبل المؤسسة بصدور قرار رئاسة مجلس الوزراء الأخير الذي سيبدأ تطبيقه مع بداية العام المقبل والذي سيفرز جودة بالخدمة وبرفع قيمة الأقساط التأمينية، إضافة إلى قرار وزارة المالية الصادر بتاريخ ٢٠٢١/٩/٣٠ والذي يرفع قيم تعويضات الوفاة والأضرار الجسدية وما يتبعها.

وعن سير عمل الفرع أشار إلى أن العقود المنتجة لتسعة أشهر خلال هذا العام هي /١١٦٨٦/ عقداً، والإيرادات تجاوزت مليار و/١٤٨/مليون ليرة، منها عقود سيارات بنوعيها بعدد /١٠٨٠٨/ عقد بقيمة /٩٦٨/ مليون ليرة وعقود الحريق الهندسية والأخطار المختلفة التي بلغت /٨١٨/ عقداً بقيمة ٢٢٥ مليون ليرة.

وعن أبرز الخدمات المقدمة أشار إلى أن فرع الشركة السورية للتأمين بطرطوس يقدم مجموعة من الخدمات أهمها التأمين الصحي وتأمين السيارات سواء الإلزامي أو التكميلي وتأمين حمولات الصهاريج النفطية إضافة لتأمين الحريق والسرقة والأخطار المختلفة وحماية الأسرة والتأمين لجميع النشاطات الاقتصادية من مشاريع التعهدات والمقاولات والأعمال الهندسية وكل المنشآت الاقتصادية من معامل أدوية ومشاف، وكذلك تأمين البضائع المنقولة عن طريق الموانئ السورية كالنقل البحري والجوي إلى مستودعاتها.

«وفد» من مالكي الدراجات يقابل المحافظ من أجل البنزين

المحافظة: القوائم صححت والأخطاء استدركت

حماة- محمد أحمد خبازي

حتى اليوم لم يستفد أصحاب الدراجات النارية غير النظامية بمنطقتي مصياف والغاب، من قرار الحكومة بإصدار بطاقات إلكترونية لهم لتخصيصهم ببضعة لترات من البنزين بالسعر النظامي، بدلاً من الحر الذي يدفعونه مجبرين لتسيير دراجاتهم وقضاء شؤونهم، وخصوصاً في أعمالهم بأراضيهم الزراعية التي تعد الدراجة أهم وسيلة لتنقلهم منها وإليها، على العكس تماماً من مالكي هذا النوع من الدراجات في حماة وسلمية ومحردة، التي أصدرت لها شركة «محروقات» بطاقات خاصة بها.

وبيّن مواطنون من الغاب أنهم شكلوا وفداً للقاء محافظ حماة وإطلاعه على معاناة مالكي الدراجات النارية بالغاب، وضرورة معالجتها عملاً بتوجيهات الحكومة، وتخصيصها بالبنزين النظامي أسوة بالمناطق الأخرى. وأوضح المواطنون أن اللقاء مع المحافظ الذي تم يوم الأربعاء ١٠ الشهر الجاري كان مثمراً، فقد وعدهم بالحل خلال أيام معدودة.

وكشف عضو الوفد الشعبي عن أبناء منطقة الغاب رضوان جنيد لـ«الوطن» أن المحافظ محمد طارق كريشاتي فوجئ بما سمع من الوفد، حول التأخر الحاصل بإصدار البطاقات الالكترونية لمالكي الدراجات النارية بمصياف والغاب، وأنه كان متعاوناً جداً، فقد طلب عضو المكتب التنفيذي المختص، وكلفه حل أي مشكلة تعترض منح البطاقات الإلكترونية لمالكي الدراجات بالمنطقتين، بالتنسيق ومتابعة لهذه المعاناة التي سبق لـ«الوطن» أن أثارتها مع عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات ثائر سلهب، الذي بيّن أن سبب التأخر بإصدار البطاقات الالكترونية لمالكي الدراجات النارية غير النظامية بمنطقتي مصياف والغاب، هو خطأ في البيانات التي أرسلها معاونا مديري المنطقتين، فقد كانت ناقصة الرقم الوطني لمالكي الدراجات وأرقام شاسياتها أيضاً.

وأوضح سلهب أنه تم طلب تصحيح القوائم الاسمية المرسلة واستدراك الخطأ، ليصار إلى إصدار بطاقات للمواطنين وتخصيصهم بالبنزين أسوة بمالكي الدراجات المماثلة بالمناطق الأخرى، التي كانت بياناتهم سليمة وكاملة، وقال: وبالفعل فقد أرسلت منطقة مصياف ٥٠٠ اسم، ومنطقة الغاب ٣٧٥ اسماً، وتم إرسالها باليد إلى الجهات المعنية بدمشق، للحصول على موافقة الإدارة العامة للسورية لتوزيع المحروقات من أجل منح البطاقة الالكترونية للدراجات النارية.

وتوقع سلهب أن يتم البدء بمنح البطاقات في هذا الأسبوع بمصياف والغاب.

ومن جانبه بين مصدر في قيادة منطقة سلمية لـ«الوطن» أنه تم منح إيصالات وبلاكات خاصة بالدراجات النارية وفق التعليمات الوزارية، لنحو ٣٦٠٠ مالك دراجة حتى اليوم، وعلى دفعات كل دفعة لـ ١٠٠ مالك.

وأوضح أن مركز «تكامل» في المدينة منح المئات منهم البطاقات الإلكترونية، ومستمر بمنحها حتى انتهاء القوائم الاسمية لكل المستفيدين.

بدء منح وثائق التنظيم الزراعي لاستجرار بذار القمح بالحسكة

الحسكة - دحام السلطان

باشرت مديرية زراعة الحسكة عملية البدء بمنح وثائق التنظيم الزراعي للموسم الزراعي الشتوي المقبل على مستوى الدوائر الزراعية الفرعية بالمحافظة لاستجرار بذار القمح من المخازين الموجودة لدى مستودعات فرع مؤسسة إكثار البذار التي تصل كميتها إلى نحو ٤.٥ آلاف طن، وبمعدل توزيع لا يتجاوز ٥ أطنان للفلاح الواحد وفق التنظيم الزراعي المعمول به، وبسعر مبيع مليون ٥٨٥ ألف ليرة للطن الواحد.

وأكد مدير زراعة الحسكة «تكليفاً» سعيد جميل الحجي لـ«الوطن» أن حجم المساحات الزراعية التي تم اعتماد أولوية التوزيع فيها ضمن المناطق الآمنة الواقعة تحت سيطرة الجيش العربي السوري وضمن شروط للترخيص، يصل حجم المخطط منها إلى ٦٨٠٠ هكتار من القمح المروي والمزروع منه لغاية الآن ٣٢٦٠ هكتاراً وبنسبة تنفيذ ٤٨ بالمئة، وحجم مخطط مساحة القمح البعل ١١٨٥٠ هكتاراً والمزروع منه ٧١٦٥ هكتاراً وبنسبة تنفيذ ٦٥ بالمئة، وحجم مخطط مساحة زراعة الشعير الحب البعل ٢٧٦٥٠ هكتاراً، والمزروع منه ٢٧٠٠ هكتار وبنسبة تنفيذ ١٠ بالمئة، بينما وصل حجم مخطط مساحات المحاصيل العلفية والبقوليات ١٠٦١ هكتاراً والمنفذ منها ٨٥٠ هكتاراً، ومخطط محصول الشعير الحب المروي ٢٠٢٧٤ هكتاراً والمنفذ منها ٢٣٠٠ هكتار ومخطط محصول الشعير ٤٠٠٠٠ هكتار والمنفذ منها ٦٦٥٠ هكتاراً.

وأشار الحجي إلى أن مخطط حجم مساحة القمح المروي على مستوى المحافظة يصل إلى ١٠٩٩٥١ هكتاراً والمساحة المنفذة منه تصل إلى ٤٤٠٠ هكتار وبنسبة تنفيذ ٤ بالمئة، ومخطط حجم مساحة القمح البعل يصل إلى ٤٤٠٠٠٠ هكتار وقد نفذ منها ٨٢٠٠ هكتار وبنسبة ٢ بالمئة، ومخطط حجم مساحة الشعير الحب المروي ٢٠٢٧٤ هكتاراً ونفذ منها ٣٣٠٠ هكتار وبنسبة ١٦ بالمئة ومخطط حجم مساحة زراعة الشعير الحب البعل ٤٠٠٠٠٠ هكتار ونفذ منه ٦٦٥٠ هكتاراً وبنسبة ١.٥ بالمئة، ومخطط حجم مساحة البقوليات الغذائية المروية ٥٦٧٠ هكتاراً، ومخطط مساحة زراعة البقوليات الغذائية البعلية ٦٦٧٧٩ هكتاراً.